

قانون رقم ٩٩ لسنة ٢٠٠٥

بربط موازنة الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية

للسنة المالية ٢٠٠٥/٢٠٠٦

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الاولى)

قدرت جملة موازنة الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية للسنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٥ بمبلغ ٤٤١٤٦٥٩٠٠٠ جنيه (فقط وقدره أربعة مليارات وأربعمائة وأربعة عشر مليوناً وستمائة وتسعة وخمسون ألف جنيه) .

(المادة الثانية)

قدرت الاستخدامات الجارية للسنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٥ بمبلغ ٢١٩٨٥٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مائتان وتسعة عشر مليوناً وثمانمائة وخمسون ألف جنيه) موزعة كالاتى :

- أجور بمبلغ ٢٣٠٠٠٠٠٠٠ جنيه .

- النفقات الجارية والتحويلات الجارية بمبلغ ١٩٦٨٥٠٠٠٠ جنيه .

(المادة الثالثة)

قدرت الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية للسنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٥ بمبلغ ٢٢٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مائتان وعشرون مليون جنيه) .

(المادة الرابعة)

قدر فائض العمليات الجارية للسنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٥ بمبلغ ١٥٠٠٠٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مائة وخمسون ألف جنيه) كله فائض محتجز يخص الحساب الاستشارى .

(المادة الخامسة)

قدرت الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٥ بمبلغ ٤١٩٤٦٥٩٠٠٠ جنيه (فقط وقدره أربعة مليارات ومائة وأربعة وتسعون مليوناً وستمائة وتسعة وخمسون ألف جنيه) ، موزعة كالاتى :

- استخدامات استثمارية بمبلغ ٢٥٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيه .

- تحويلات رأسمالية بمبلغ ٣٩٤٤٦٥٩٠٠٠ جنيه .

(المادة السادسة)

قدرت الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠٠٥/٢٠٠٦ بمبلغ ٤١٩٤٦٥٩٠٠٠ جنيه (فقط وقدره أربعة مليارات ومائة وأربعة وتسعون مليوناً وستمائة وتسعة وخمسون ألف جنيه)، موزعة كالتى :

- إيرادات رأسمالية متنوعة بمبلغ ٣٩٧٥٤٠٩٠٠٠ جنيه .

- قروض وتسهيلات ائتمانية بمبلغ ٢١٩٢٥٠٠٠٠ جنيه .

(المادة السابعة)

تعتبر أحكام التأشيرات العامة للهيئات الاقتصادية الملحقة بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه وتسرى على هذه الهيئة بما لا يتعارض مع قانون إنشائها .

(المادة الثامنة)

تلتزم الهيئة بمراعاة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالاستخدامات الاستثمارية إلا فى ضوء التنظيم الذى يضعه بنك الاستثمار القومى .

(المادة التاسعة)

لا يجوز للهيئة السحب على المكشوف من البنك المركزى المصرى والبنوك الأخرى إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء بعد عرض وزير المالية .

(المادة العاشرة)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول يوليو ٢٠٠٥

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٣ جمادى الأولى سنة ١٤٢٦ هـ

(الموافق ٢٠ يونية سنة ٢٠٠٥ م) .

حسنى مبارك

(القيمة بالدينية)

موازنة الهيئة العامة لشروعات التعمير والتنمية الزراعية

للسنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٥

٢٠٠٥/٢٠٠٤		٢٠٠٦/٢٠٠٥		٢٠٠٥/٢٠٠٤		٢٠٠٦/٢٠٠٥	
١٤٠٠٠٠٠٠٠		١١٠٠٠٠٠٠٠		٢١٢٠٠٠٠٠٠٠		٢٣٠٠٠٠٠٠٠٠٠	
١٠٠٠٠٠٠٠٠٠		٦٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠		١٧٨٦٥٠٠٠٠٠٠		١٩٦٨٥٠٠٠٠٠٠٠	
٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠		٢٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠		١٩٩٨٥٠٠٠٠٠٠٠٠		٢١٩٨٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠	
				١٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠		١٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	
				١٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠		١٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	
٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠		٢٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠		٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠		٢٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	
٢٣٠٨١٧٨٠٠٠٠٠٠		٣٩٧٥٤٠٩٠٠٠٠٠٠٠٠		١٦٥٦٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠		٢٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	
١٦٥٦٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠		٢١٩٩٢٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠		٢٣٠٨١٧٨٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠		٣٩٤٤٦٥٩٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	
٢٤٧٣٧٧٨٠٠٠٠٠٠٠٠		٤١٩٤٦٥٩٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠		٢٤٧٣٧٧٨٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠		٤١٩٤٦٥٩٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	
٣٦٧٣٧٧٨٠٠٠٠٠٠٠٠٠		٤٤١٤٦٥٩٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠		٣٦٧٣٧٧٨٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠		*٤٤١٤٦٥٩٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	

موازنة الهيئة العامة لشروعات التعمير والتنمية الزراعية للفترة من ١٩٨١ لسنة ٧٢٣ لجمهورية رقم ١٩٨١ والقواعد الصادرة بشأنه إيرادات واستثمارات
* منه مبلغ ٦١٥٠ ألف جنيه يمثل موازنة الحساب الاستشارى طبقاً لأحكام القرار الجمهورى رقم ٧٢٣ لسنة ١٩٨١ وفقاً لبيان الموازنة المرفق .